مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية		الرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :		البلد العراق
	التاريخ 2012-10-09	العدد و [ص]:	

مشاركات في ندوة نسوية يطالبن... بتمكين اقتصادي وتعليمي وصحي للمرأة العراقية

بغداد – شذى الجنابي

على قاعة وزارة الدولة لشؤون المرأة عقدت ندوة حوارية من قبل مشروع ترابط للإصلاح الاداري العراقي بالتعاون مع وكالة التنمية الأميركية ، شارك فيها عدد من منظمات المجتمع المدني النسوية في رسم السياسات العامة بهدف تعزيز دور المرأة ومشاركتها في عملية التأثير وصناعة السياسات لمؤسسات الدولة واعتماد الآليات الديمقراطية لبلوغ أهدافها والكيفية التي تبنى المنظمات قدراتها وممارسة تأثيرها على الطبقة الحاكمة ورصد تحركاتها والاسهام في صنع القرار وغيرها من الأدوار بغية تطوير العمل الديمقراطي وتحسين الواقع المعاشي وأدارها المستشار الاقدم ورئيس وحدة المرأة في ادارة السياسات العامة (برنامج ترابط) الدكتورة فائزة باباخان ، ولتسليط الضوء اكثر التقى ملحق (ديمقراطية ومجتمع مدني) عدداً من المشاركات في الندوة.

حيث اوضحت وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة ابتهال كاصد الزيدي: تشكل فكرة جديدة في العراق والقانون الذي يؤطر عمل المنظمات المدنية وأقصد القانون 12 لسنة 2010 هو جديد لكن الارادة القوية والطموح والرؤية الصائبة سوف تأخذ دورها البناء والصحيح والسياسات العامة تعتمد على التفكير الثقافي المنتج ورسم السياسات العامة في العراق هي فكرة جديدة جدا ولكنها متقدمة في الشرق الاوسط في تفكير السياسات العامة، والغاية من هذه المحاضرات واجراء الندوات الحوارية ليس فقط مع المنظمات المدنية حسب بل مع كل القطاعات الحكومية والمؤسساتية ويقع على عاتق منظمات المجتمع المدني بناء قدراتها بالاستفادة من العامل البشري التحليلي في تقديم قواعد البيانات وتقارير يستفاد منها من قبل صناع القرار في الحكومة العراقية ولهذه المنظمات دور مهم لانها قريبة جدا من نبض الشارع والمواطنين تعرف عن كثب الاحتياجات المطلوبة لهم.

برامج اصلاحية

وعدت المستشار القانوني الاقدم ورئيسة وحدة سياسات المرأة والاصلاح القانوني (مشروع ترابط) د. فائزة باباخان: منظمات المجتمع المدني القوة الثالثة بعد الحكومة ولكونها حلقة الوصل ما بين المواطنين والحكومة، لذا باتت مشاركتها مهمة في رسم السياسات العامة في البلد كونها على تماس مباشر لاحتياجات المجتمع ، وكونها تعتبر من الموارد البشرية الفاعلة والقادرة على تنفيذ البرامج الاصلاحية في التنمية المستدامة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد.

واكدت بأن العراق هو الوحيد في المنطقة نص في دستوره على السياسات العامة في المادة 80/اولاً (يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية: تخطيط وتنفيذ السياسات العامة للدولة، والخطط العامة، والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة)

اهداف مستقبلية

وجاءت الدكتورة باباخان بتعريف السياسة العامة : بانها فن تحقيق الممكن في اطار الامكانات المتاحة واطارالواقع الموضوعي ويرتبط بها مجموعة من القيم، الذرائعية، والغاية تبرر الوسيلة، المصلحة الراشدة. ومفهومها هو المواقف الحكومية في مواجهة المشاكل اما من خلال الصمت عن التعبير وتجاهل الجدل القائم وعدم الاستجابة للمطالب العام والاحتياجات، او التصريح علناً وشفاهه من خلال المسؤولين في القيادات السياسية لتوضيح موقفهم الحكومي . واصدار القرارات التشريعية او التنفيذية بخصوص المشاكل او الاحتياجات.

ومن جانب اخر النوايا التي يصرح بها المسؤولون الحكوميون بخصوص المشاكل التي يرغب المجتمع تحقيقها من قبل الحكومة ، وما تقوم به الحكومة لتحقيق اهداف مستقبلية لتحقيق طموحات الافراد والجماعات في المجتمع في اي ناحية من نواحي الحياة.

فيما قسمت باباخان منظمات المجتمع المدني الى نوعين: خدمية وتمكينية، وتضم مجموعات وهي المدافعة عن قضايا تتعلق بالإنماء والمشاركة والسلام، ومجموعات تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع واحتياجاته وتشكل جزءاً اساسياً من بنى المجتمع المدني تعبر عن رأي الشعب واحتياجاته او تنمية طاقاته. ولابد من مشاركة المنظمات في رسم السياسات العامة ، وذلك من خلال تسليط الضوء على المشاكل وتحديدها وهذا يحدث من خلال تفاعل منظمات المجتمع المدني والتشبيك بينها والانصهار مع المواطنين ومشاكلهم ومعاناتهم واستقصاء الحالات المراد علاجها من خلال التعداد السكاني والوصول الى درجة ونسبة الحالات السلبية في المجتمع واماكن تواجدها وحجمها الصحيح والافادة من الخبرات الدولية لتتضح لديها الرؤية والافكار البناءة في رسم السياسات العامة للدولة، و يتطلب فهم المنظمات للدستور العراقي، والاتفاقيات الدولية والمعايير الدولية لحقوق الانسان، والقوانين النافذة، لكي حينما تصوغ توصياتها النهائية تكون متوائمة مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان والمعايير الدولية المصادق عليها من قبل الحكومة والا تتعارض مع المبادئ العامة للدستور. ويفترض الدعم الحكومي غير المشروط بأجندات سياسية او دينية والا تكون هذه المنظمات مسيسة لأجندات الجهة المانحة ومبتعدة عن سياسة الحكم، واخيرا نحتاج الى تشريع قانون لتمويل المنظمات مبنياً على اساس العمل المشروع وليس اعتباطياً.

المشاركة السياسية

وفي ذات السياق أوضح مستشار المشاريع التربوية في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية نورس المحمود: أن المنظمات مازالت بحاجة الى تطوير قدراتها بشكل مكثف ومؤتمرات و اجتماعات عديدة لتوضيح صورة المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة للدولة وتصويب اتجاهات العمل وتقديم الرؤى والأفكار البناءة وهذا يتطلب الى فهم واع للقانون واستيعاب بنوده وفهم الدستور ونصوصه. وأضاف المحمود: من الأهمية بمكان تشخيص العوائق التي

تواجه منظمات المجتمع المدني وهي كثيرة دون شك ولعل أبرزها يكمن بحداثة نشوئها وانتشرت بكثرة وقلة خبرتها في العمل المدني ما يصعب مهمتها في المشاركة في العملية السياسية وهذا يعني أهمية الاختيار المناسب والدقيق لمسؤولي المنظمات الذي يجب أن يشترط المامهم بالواقع الحياتي وما يتعلق بها من خدمات ورعاية لبقية الشرائح. والاستفادة من عقد هذه الندوات، واني متفائلة بمستقبل العمل المدني وسيصل الصوت الحقيقي للناس وللإعلام دور كبير في هذا الاتجاه خاصة وأن المنظمات حلقة الوصل بين الحكومة والناس.

مناقشات

بعد ذلك جرت مناقشات ومداخلات عامة أبدى عدد من الحضور ملاحظات هامة ذكرت الدكتورة عامرة البلداوي عضو مجلس النواب سابقا: المرأة تعاني من مشاكل عديدة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, ففي الجانب السياسي المرأة غير قادرة للوصول الى مراكز صنع القرار بسبب سيادة الرجل عليها وتمثيلها الذي يقتصر على نظام (الكوتا). فيما بينت القانونية عالية الجهل تطبيق الاليات، وتطبيق الزامية التعليم وتسرب الطالبات من المدارس بسبب الظروف المعيشية المتدنية. وترى رئيسة جمعية شمس للأيتام هناك مشكلة تعاني منها المرأة وهي تعدد الزوجات بالإضافة الى افتقار القوانين الداعمة لتشغيل المرأة، واعتبرت عضو جمعية المرأة العراقية منال بطرس: هناك مشاكل لا يمكن حلها بعام واحد وانما بحاجة الى فترة طويلة لا يجاد الحلول المناسبة، وتحديد الاولويات في القطاعات المختلفة منها التعليمية والاقتصادية والصحية، فضلا عن شعورها بالتهميش والاقصاء في مراكز صنع القرار، بالإضافة الى التمييز والعنف ضد المرأة.

التوصيات

واختتمت الندوة بالخروج بتوصيات اعطت الاولوية لثلاث مشاكل وهي التمكين الاقتصادي، والتعليم وملحقاته، والصحي وايجاد الحلول لها ورفعها الى الحكومة للنظر فيها، منها الجانب الاقتصادي وذلك من خلال انشاء مؤسسات تشغيلية وتشريع قوانين اقتصادية داعمة وتوفير فرص العمل ، واعادة النظر في الموازنة العامة للدولة، وانشاء مراكز بحوث ودراسات واحصاءات. وفي الجانب التعليمي تاهيل الكوادر التدريسية علميا وثقافيا ونفسيا، وتاهيل بنايات المدارس، وانشاء المدارس في المناطق النائية، وتفعيل التعليم الالزامي، واصلاح المنظومة التعليمية بخصوص المناهج الدراسية، وصرف المخصصات والحوافز للهيئات التدريسية العاملة في المدارس البعيدة عن المركز، وتوفير السكن اللائق لهم من خلال سن القوانين والتشريعات وتحفيزها.